

النقل: طريق التنمية سيوفر نحو مليون و 700 الف فرصة عمل



أعلنت وزارة النقل، اليوم الأحد، عن تصاعد نسب الإنجاز للتصاميم البرية والسككية لطريق التنمية بالتزامن مع تطور العمل للمرحلة الأولى من ميناء الفاو، مشيرة الى ان مشروع طريق التنمية سيوفر نحو مليون و 700 الف فرصة عمل.

وقال إعلام الوزارة في بيان تلقته المطلاع، إن: "الوزارة وبإشراف مباشر من وزير النقل، رزاق محيبي السعداوي ، قطعت أشواطًا متقدمة في أعمال التصميم والدراسات الفنية الخاصة بمشروع طريق التنمية، إذ بلغت نسبة إنجاز التصميم التراكمية 87 % للخط السككي و73 % للطريق السريع، كما تم سابقاً إنضاج النموذج الاقتصادي للمشروع، إلى جانب اعتماد الاستراتيجية الكاملة التي أعدتها شركة (أوليفر وايمن) ، والتي تضمنت الحوكمة والسكك والطريق الاستراتيجية الاقتصادية والفرص الاستثمارية والتواصل الدولي مع المستثمرين".

وأضافت أن: "العالم بدأ يتجه نحو العراق ، أولاً لكونه جغرافياً الحلقة الأقرب إلى أوروبا ، وثانياً لوجود أرضية مناسبة للاستثمارات واستقرار أمني يعزّز الموقف في جذب الشركات العالمية"،

مشيرة إلى أن: "مشاريع النقل تهدف إلى الخروج من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوّع ومتعدد يوفّر فرص عمل لأبناء البلد ، إذ تُقدّر الأيدي العاملة في مشروع طريق التنمية والمشاريع الملحقة به بمئة ألف عامل بشكل مباشر ، ومليون وستمئة ألف فرصة عمل بشكل غير مباشر".

وتابعت، ان: "مشروع ميناء الفاو هو البوابة الرئيسة للعراق والمطلّة على المياه الدولية ، ويمثل المحطة الأساسية للتوجّه نحو العالمية"، موضحة أن: "الميناء يتضمن خمسة مشاريع تمثل البنى التحتية : النفق المغمور الذي وصلت نسبة إنجازه إلى أكثر من 80 % والعمل جارٍ لتجليس القطعة الكونكريتية الأخيرة للنفق تحت قناة خور الزبير ، أما القناة الملاحية فبلغت 100 % ، وساحة الحاويات بنسبة 97% ، والأرصفة الخمسة التي اكتملت بنسبة 100% ، مع الطريق الرابط الذي اكتمل أيضا بنسبة 100%" وتم تسلمه مؤخراً".

وأكدت أن: "الوزارة تعمل على تطوير ميناء الفاو في المستقبل بما يتناسب مع متطلبات الحداثة وإمكانية التوسع المستمر".

ولفتت إلى ان: "وزارة النقل وضعت استراتيجية متكاملة بشأن مشروع طريق التنمية وميناء الفاو لما يمثلانه، من أهمية بالغة في تنويع الاقتصاد العراقي وتحقيق تكامل اقتصادي"، منوهة بأن "هذا المشروع سيضم إلى جانب المدينة الصناعية الكبرى في الفاو والمناطق الصناعية الموزعة بين المحافظات، عدداً من المشاريع الاستراتيجية الأخرى، مما يوفر فرصاً استثمارية واسعة تمتد إلى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والخدمات".